

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

**دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية
الأردنية**

**Accounting disclosure in the financial statements An
Empirical Study on the Jordanian Islamic banks**

بحث من إعداد

الدكتور

أشرف الحديدي

أستاذ مساعد

جامعة العربية المفتوحة

الدكتورة

لونا شاهين

أستاذ مساعد

جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

تهدف الدراسة التعرف إلى مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق هدف الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (٦) موظفاً وموظفة يعملون في قسم المحاسبة في المصارف الإسلامية الأردنية، واستخدمت الإستبانة لجمع بيانات الدراسة، وأظهرت النتائج توافر شروط الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية بمستوى مرتفع، وأن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها كافية لتلبى احتياجات المستفيدين منها بدرجة مرتفعة، وتساعد المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود مستوى متوسط للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية تُعزى لمتغيرات (الجنس، الخبرة، المسمى الوظيفي)، وأوصى الباحثان بضرورة التزام المصارف الإسلامية بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والالتزام بها، وضرورة التزام المصارف الإسلامية بنشر قوائمها المالية بشكل يساعد متذدي القرارات على إجراء المقارنة بين المعلومات سواءً بالقائمة نفسها أو القوائم الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، المصارف الإسلامية.

ABSTRACT

The study aims to identify the level of accounting disclosure in the financial statements of the Jordanian Islamic banks, study depended on a descriptive approach to achieve the goal of the study, the study sample consisted of (46) employees (Male and female)working in the accounting department at the Jordanian Islamic banks, the questionnaire was used to collect the data of the study, the results showed that terms availability of accounting disclosure in the financial statements for Islamic Banks and Jordan in a high level, and that the information disclosed is sufficient to meet the needs of its investors is highly, and information of accounting disclosure helps in the financial statements of the Islamic Banks Jordanian investors in making appropriate decisions moderately, and the results showed the average level for the disclosure of accounting in the financial statements of the Islamic Banks of Jordan, and that there were no statistically significant differences in the level of accounting disclosure in the financial statements of the Jordanian Islamic banks due to the variables (gender, experience, job title). The researchers recommended that Islamic banks needs for commitment to use requirements of accounting disclosure of the financial statements , and the Islamic banks needs for commitment to publish its financial statements in easy way and helps decision-makers to make a comparison between the information, whether the list itself or other lists.

Key words: Accounting disclosure, Financial statements, The Islamic banks.

المقدمة

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، نظراً لاعتماد المؤسسات الاقتصادية والمصرفية بشكل كبير في اتخاذ قراراتها على ما تنشره المؤسسة وتوضح عنه من معلومات. ويعد الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية المحاسبية الذي يجب مراعاته عند إعداد القوائم المالية، وركزت معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية التي تمثل القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية وتحدد المتطلبات والخصائص التي يجب أن تتتصف بها المعلومات على معايير الإفصاح المحاسبي، ويلعب الإفصاح دوراً في توفير بيانات ومعلومات محاسبية تسهم في مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات، وفي تحديد مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين، وإظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للمؤسسة الاقتصادية، وإعداد التنبؤات المالية التي يمكن استخدامها في إعداد الخطط المستقبلية (رزق، ٢٠١٠).

وأولت معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية (AIS) International Accounting Standards التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة بالإفصاح عن المعلومات وإعداد القوائم المالية، فبالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) "عرض القوائم المالية" والمعيار المحاسبي الدولي (٣٠) "الإفصاح في المصادر والمؤسسات المالية المشابهة"، خصصت كذلك في كل من المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالج كل معيار من هذه المعايير، وبهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) إلى وصف أساس البيانات المالية المعدة للاستخدام العام بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى في نفس المجال، واستبدل المعيار المحاسبي رقم (٣٠) بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) الذي يهدف إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم ليتمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم أهمية الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشأة، وتقييم طبيعة المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة وكيفية إدارة هذه المنشأة لهذه المخاطر (أبو نصار وحميدات، ٢٠١٤).

يعد الإفصاح عملية تتصل فيها المصادر بالعالم الخارجي بعرض إظهار المعلومات التي تمتلكها الإدارة إلى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم أداء المصادر والمفاضلة بينها بهدف الاستثمار فيها، ويقدم الإفصاح المحاسبي معلومات تفيد المستفيدين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة من خلال إعداد التقارير المالية وفقاً للقواعد والمعايير المنظمة لذلك بهدف توصيل البيانات والمعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بناء على قاعدة معلوماتية موضوعية وبناءً على ذلك يقبلون أو يحذرون عن تبادل الأوراق المالية (المهندسي وصيام، ٢٠٠٧).

وأشار السيد (٢٠١٤) إلى وجوب الإعلان التام عند إعداد القوائم المالية، حتى لا يتم إخفاء أي معلومات أو بيانات قد تحدث ضرراً بمتلقى هذه القوائم والمستفيدين منها، أو قد تساهم في اتخاذ قرار معين مبني على هذه المعلومات والبيانات، كما يجب على المحاسب الالتزام بالحيادية عند إعداد هذه القوائم وذلك بالإفصاح التام عن جميع المعلومات بغض النظر عن مدى تأثيرها على هذه القوائم (السيد، ٢٠١٤)، وجاءت هذه الدراسة بهدف التعرف إلى مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصادر الإسلامية الأردنية ومدى توافر شروطها وتلبية معلوماتها لاحتياجات المستفيدين منها، ومساهمتها في مساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات المناسبة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يساهم الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بتزويد المستخدمين بالمعلومات المناسبة لمساعدتهم في تقييم الوضع المالي وأداء المصادر، وتمكنهم من الحصول على فهم أفضل للخصائص المميزة للعمليات في المصادر وتساعد them في عملية اتخاذ القرارات، وتكمم مشكلة الدراسة الحالية بنوعية وكفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في

المصارف والمخاطر المرتبطة بها، وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية السنوية، وحجم المعلومات المناسبة لتحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي. وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما درجة توافر شروط الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية؟
٢. ما درجة تلبية المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية لاحتياجات المستفيدين منها؟
٣. ما درجة مساعدة المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية للمستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة؟
٤. ما مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية؟
٥. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٥٪) في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية تُعزى للمتغيرات (الجنس، الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة التعرف إلى متطلبات العرض والإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وما هي المقومات الضرورية الواجب توفرها لتطبيق المعايير المحاسبية للافصاح، ودرجة التزام المصارف الإسلامية بهذه المعايير، وتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة درجة توافر شروط الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية.
٢. التعرف إلى درجة تلبية المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية لاحتياجات المستفيدين منها.
٣. التعرف إلى درجة مساعدة المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية للمستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة.

أهمية الدراسة

يحظى الإفصاح المحاسبي بأهمية كبيرة من جانب العديد من الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية، أو من جانب مستخدمي القوائم والتقارير المالية بالإضافة إلى أهمية الإفصاح في زيادة استيعاب مستخدمي القوائم والتقارير المالية للمعلومات المدرجة بالقوائم والتقارير، ويمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المصرف الإسلامي، والتأكد من التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية، وبيان ما يقدمه الإفصاح المحاسبي من أهمية بالنسبة لمتذبذبي القرارات.

محددات الدراسة

المحددات المكانية: تم تطبيق الدراسة على المصارف الإسلامية في الأردن.

المحددات الزمنية: أجريت الدراسة خلال العام ٢٠١٦م.

المحددات البشرية: طبقت الدراسة على موظفي قسم المحاسبة في المصارف الإسلامية.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وقد تم تغطية الجانب النظري من خلال المسح المكتبي للمرادع والمصادر والدراسات والقوانين ذات العلاقة، والجانب التحليلي من خلال تصميم إستبانة لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة عن مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية.

مجتمع وعينة الدراسة

تكونت مجتمع الدراسة من جميع موظفي وموظفات قسم المحاسبة في المصارف الإسلامية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في عام ٢٠١٦ ، وهي (المصرف العربي الإسلامي الدولي، والمصرف الإسلامي الأردني، ومصرفالأردن دبي الإسلامي). وتم اختيار عينة مكونة من (٤٦) موظف وموظفة من موظفي قسم المحاسبة في المصارف الإسلامية بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (٥٥) استبانة واستبعد (٩) استبيانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، والجدول (١) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والديموغرافية.

الجدول (١): توزيع عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية والديموغرافية

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	المتغير
39.1	18	ذكر	الجنس
60.9	28	أنثى	
100.0	46	المجموع	
26.1	12	أقل من ٥ سنوات	الخبرة
45.7	21	من ١٠-٥ سنوات	
17.4	8	من ١٥-١١ سنة	
10.9	5	أكثر من ١٥ سنة	
100.0	46	المجموع	المؤهل العلمي
47.8	22	بكالوريوس	
52.2	24	دراسات عليا	
100.0	46	المجموع	المسمى الوظيفي
26.1	12	مدير فرع	
43.5	20	مدير مالي	
30.4	14	محاسب	
100.0	46	المجموع	

يظهر من الجدول (١) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الجنس، يظهر أن الإناث هن الأعلى تكراراً والذي بلغ (٢٨) وبنسبة مئوية (٦٠.٩)، بينما الذكور هم الأقل تكراراً والذي بلغ (١٨) وبنسبة مئوية (٣٩.١).
- بالنسبة لمتغير الخبرة، يظهر أن الذين خبرتهم من (١٠-٥ سنوات) هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٢١) بنسبة مئوية (٤٥.٧)، بينما الذين خبرتهم أكثر من ١٥ سنة هم الأقل تكراراً والذي بلغ (٥) وبنسبة مئوية (١٠.٩).

- بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، يظهر أن دراسات عليا هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٢٤) بنسبة مئوية (٥٢.٢%)، بينما بكالوريوس هم الأقل تكراراً والذي بلغ (٢٢) وبنسبة مئوية (٤٧.٨%).
- بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي، يظهر أن مدير مالي هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٢٠) بنسبة مئوية (٤٣.٥%)، بينما مدير فرعهم الأقل تكراراً والذي بلغ (١٢) وبنسبة مئوية (٢٦.١%).

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان ببناء استبانة، تكونت من جزأين؛ الجزء الأول: اشتمل على البيانات والمعلومات الشخصية (الديمغرافية) التي تتعلق بأفراد العينة (الجنس، الخبرة، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي)، أما الجزء الثاني: فاشتمل على (٤٦) فقرة تقيس مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية، وتضمن ثلاثة مجالات: يتواجد في القوائم المالية شروط الإفصاح المناسبة (١٧) فقرة، وأن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها كافية لتلبية احتياجات المستفيدين منها (١٤)، والإفصاح يكون عن المعلومات التي من شأنها مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة (١٥) فقرة.

صدق الاستبانة

قام الباحثان بعرض الاستبانة بصورةه الأولية على مجموعة من المحكمين والبالغ عددهم (٧) محكمين من أصحاب الاختصاص ومن أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية، وطلب منهم إبداء آرائهم ومقدراتهم بخصوص مدى مناسبة فقرات الاستبانة للمجال الذي تنتهي إليه والاستبانة ككل، وسلامتها وصياغتها اللغوية، وفي ضوء ملاحظات المحكمين تم حذف بعض الفقرات وإعادة صياغة بعض الفقرات، وأصبحت الاستبانة مكونة من (٤٦) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات.

وبعرض استخراج مؤشرات الصدق لجميع فقرات أداة الدراسة تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (٢٠) موظف وموظفة من موظفي المصارف الإسلامية من مجتمع الدراسة وخارج العينة الأصلية وحساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة والمجال الذي تنتهي إليه والأداة ككل، والجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢): معاملات الارتباط بين فقرات جميع مجالات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف

الإسلامية الأردنية والمقياس ككل

الرقم	الارتباط مع المجال نفسه	الارتباط مع المجال المقياس ككل	الرقم	الارتباط مع المجال نفسه	الارتباط مع المجال المقياس ككل	الرقم	الارتباط مع المجال نفسه	الارتباط مع المجال المقياس ككل
١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧

*٠٣٠٢	**٠٣٩٣	٨	**٠٤٦٣	**٠٤٧٨	٨	**٠٤٩٠	**٠٣٩٥	٨
*٠٣٠٣	**٠٥١١	٩	**٠٣٣٦	**٠٤٠٧	٩	*٠٣٤٠	**٠٣٧١	٩
**٠٣٩٩	*٠٣٧٠	١٠	**٠٣٥٧	*٠٣٠١	١٠	**٠٦٢٥	**٠٦٢٥	١٠
**٠٣٦٩	**٠٦٤٨	١١	**٠٤٣٧	**٠٤٩٩	١١	**٠٤١٩	*٠٣٤٨	١١
**٠٣٤٤	**٠٦٠٠	١٢	*٠٣٤١	**٠٤٩٥	١٢	**٠٣٩٧	**٠٥٦٣	١٢
*٠٣١٨	*٠٣١٧	١٣	*٠٣٣٦	**٠٤٧٠	١٣	**٠٤٠٩	**٠٦١٨	١٣
*٠٣٢٣	**٠٣٨١	١٤	**٠٣٨٤	*٠٣٤٤	١٤	*٠٣١٣	**٠٤٤٨	١٤
**٠٣٩٧	**٠٣٦٦	١٥				**٠٣٦٠	**٠٣٩٠	١٥
						**٠٤٦٤	**٠٥٤٥	١٦
						**٠٣٣٠	**٠٤٢٧	١٧

* معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

** معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة ($0.01 \geq \alpha$)

يظهر من الجدول (٢) أن معاملات الارتباط بين الفقرات جميع مجالات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصادر الإسلامية الأردنية والمجال ككل تزيد عن (٠.٤٠)، ومع الأداة ككل أكثر من (٠.٣٠) وبجميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$). وهذا يدل على وجود معامل ارتباط قوي، وهي معاملات مقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

ثبات الإستبانة

بهدف استخراج ثبات أداة الدراسة تم تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) على جميع مجالات الدراسة والأداة ككل للعينة الاستطلاعية والبالغة (٢٠)، والجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول (٣): معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بمجالي الدراسة والأداة ككل

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
١	أن القوائم المالية يتوافر فيها شروط الإفصاح المناسبة	١٧	٧٥٠.
٢	المعلومات التي يتم الإفصاح عنها كافية لتلبى احتياجات المستفيدين منها	١٤	٦٦٠.
٣	أن الإفصاح يكون عن المعلومات التي من شأنها مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة	١٥	٠٦٠
	جميع فقرات الاستبانة	٤٦	٧٥٠.

يظهر من الجدول (٣) أن معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة تراوحت بين (٠.٦٠-٠.٧٥) كان أعلىها لمجال "أن القوائم المالية يتوافر فيها شروط الإفصاح المناسبة" ، وأدناؤها لمجال "أن الإفصاح يكون عن المعلومات التي من شأنها مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة" ، ويبلغ معامل كرونباخ ألفا للأداة ككل (٠.٧٥)، وبجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة.

تصحيح المقياس

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (٤) فقرة، حيث استخدم الباحثان مقياس ليكرت للدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتم إعطاء دائمًا (٥)، غالباً (٤)، أحياناً (٣)، نادراً (٢)، نادراً جداً (١)، وذلك بوضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، كما تم الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على المتosteats الحسابية كالتالي:

- أقل من ٢.٣٣ منخفضة.

- من ٣٤٠٦٦-٢٣٤ متوسطة.
 - من ٣٧٠٣ إلى ٥٠٠ مرتفعة.
- المعالجة الإحصائية**

- لإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية من خلال برنامج الرزم الإحصائية (SPSS):
- التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
 - معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لجميع مجالات الدراسة ومعامل ارتباط بيرسون لاستخراج ثبات الإعادة.
 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع مجالات أداة الدراسة.
 - اختبار "t" للعينات المنفردة (One-Sample T.Test).
 - تحليل التباين الثلاثي (3-way-ANOVA).

تقسيم الدراسة

قسمت الدراسة إلى المقدمة ثم خمسة مباحث، حيث بدأت الدراسة بتمهيد عن الإفصاح المحاسبي ومشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها وأهميتها، ثم أربعة مباحث؛ تناول المبحث الأول الإفصاح المحاسبي؛ والمبحث الثاني تضمن القوائم المالية، والمبحث الثالث تناول عرضاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وأخيراً اشتمل المبحث الرابع عرضاً لنتائج الدراسة ومناقشتها ومجموعة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى توفير معلومات مهمة وتقديمها إلى المستخدمين والمستثمرين بهدف إعلامهم بكل المعلومات التي من المحتل أن يحتاجها المستخدم (العلول، ٢٠١٠). ويمثل الإفصاح في التقارير المالية عرض وتقديم البيانات والمعلومات المالية للوحدة الاقتصادية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وملحقها التنظيمية شريطة أن تكون البيانات والمعلومات واضحة بشكل كامل وغير معقدة وتتصف بالكمال والصدق والشفافية، وأن تقدم للمستفيدين في الوقت المناسب بحيث يمكن الاستفادة منها أو اعتمادها في اتخاذ القرارات الرشيدة (السيد، ٢٠١٤، ٢١).

ويجب أن تفصح التقارير المحاسبية بما هو ضروري لجعلها غير مظللة، حيث يجب أن تعرض الوحدة الاقتصادية الدخل الشامل الذي يمثل التغير في حقوق الملكية خلال الفترة من العمليات والأحداث والظروف باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات المالك والتوزيعات عليهم، كما يجب أن تتضمن المعلومات التي يجب إدراجها في القوائم المالية لفترة محددة الوضع المالي في نهاية الفترة، والأرباح خلال الفترة، والدخل الشامل خلال الفترة، والتتفقات النقدية خلال الفترة، واستثمارات المالك والتوزيعات عليهم خلال الفترة، كما يجب أن تعرض قائمة المركز المالي المعلومات المتعلقة بأصول الوحدة والتزاماتها وحقوق الملكية بها وعلاقتها ببعضها عند فترة زمنية معينة، ويجب أن توضح المجموعات الأساسية للالتزامات وحقوق الملكية (شريودر وكلارك وكرثي، ٢٠١٠).

الإفصاح هو "عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعه من جانب المؤسسة معروفة ومحفظة من خلال النشر والافتتاح" (عبد العال، ٢٠٠٥، ٧٣١). والإفصاح المحاسبي هو "الإفصاح عن جميع المعلومات والبيانات الالزمه لجميع الفئات التي تستخدمنها، والتي يتم نشرها من خلال القوائم المالية أو في الملاحظات الملحة به، والإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعه وعن أي تغير طرأ عليها، من أجل الاستفادة منها لتساعد الجهات المستفيدة لها باتخاذ القرارات المناسبة ولتحقيق الأهداف المرجوة" (العلول، ٢٠١٠، ٢٠). والإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الالزمه لاعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (الزيود وقيطيم ومكية، ٢٠٠٧، ٢٠٢). كما عرف حمد الإفصاح المحاسبي بأنه العرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون تحيز (حمد، ٢٠٠٥). والإفصاح المحاسبي هو

تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات (Collison & Slomp, 2000, 34). وعرف أبو زيد الإفصاح المحاسبي بأنه عملية تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية مع الوحدات الاقتصادية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل (أبو زيد، ٢٠٠٣، ٥٧٧).

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنشقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي: إن معلومات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقاً لمبادئ المحاسبة المعروفة، تتضمن توفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المالية (الجوهرية)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحظى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضاً باللاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم (مطر والسوطي، ٢٠٠٨: ص ٤٣).

وتكمن أهمية الإفصاح في أنَّ معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للإطلاع على دفاتر المشروع وسجلاته أو عدم مقدرتهم على استيعاب محتويات هذه القوائم كما يجب، لذا يعتمد المستخدمين في التعرف على أحوال الوحدة الاقتصادية من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة مباشرةً أو بمساعدة استشاريين ذوين الخبرة، كما أنَّ هذه التقارير والقوائم المالية قد تم تدقيقها بواسطة جهة محايدة ومستقلة (حمد، ٢٠٠٦).

ويقسم الإفصاح المحاسبي إلى عَدَّة أنواع، وهي: الإفصاح الكافي الذي يمثل اشتتمال القوائم المالية على جميع البيانات والمعلومات ذات الأهمية النسبية الضرورية لإعطاء المستخدم صورة واضحة وصريحة ودون تفاصيل مظللة عن نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي (رزق، ٢٠١٠)، والإفصاح التثقيفي من خلال الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات والحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية (الزيود وقيطيم ومكية، ٢٠٠٧). ويقوم الإفصاح الوقائي على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين (Urban, 2005, 35)، والإفصاح الملائم الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، وأن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية (أبو المكارم، ٢٠٠٠).

ويجب على المصادر الإسلامية أن تلتزم بمعايير العرض والإفصاح رقم (١) من معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث حُدِّد الإفصاح العام في القوائم المالية عن جميع المعلومات الهامة وهي المعلومات الأساسية للمصرف وطبيعة نشاطاته وأسماء الشركات التابعة التي توحد قوائمهما المالية مع القوائم المالية للمصرف الإسلامي، والسياسات المحاسبية الهامة وطريقة الإفصاح عنها مثل اختيار من بدائل مقبولة، وسياسة إثبات الإيرادات والأرباح والخسائر ذات الأهمية، والإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية خاصة التي ترتبت عليها الحد من حرية إدارة المصرف في اتخاذ القرارات، وتركيز مخاطر موجودات المصرف، وتوزيع جميع الحسابات لدى المصرف حسب مدة استحقاقها، وتوزيع موجودات المصرف حسب مدة استحقاقها أو المدة المتوقعة لتسبيتها الفعلية، وعن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية، وعن الالتزامات المحتملة وغير المثبتة في قائمة المركز المالي، وعن موجودات المصرف المخصصة لأغراض محددة أو كضمانات، والطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسائر بينه وبين أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها (سمحان ومبروك، ٢٠١٥).

المبحث الثاني: القوائم المالية

القوائم المالية هي الوسيلة التي تستخدم لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية إعداداً دوريًا ومنتظماً وهذه المعلومات إما أرصدة ترتبط بتاريخ معين أو بلحظة زمنية محددة أو تدفقات ترتبط بفترة زمنية محددة (البوعبيدي ، ٢٠١٤ ، ٣٤).

وتشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين هما قوائم مالية أساسية، وهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين، وقوائم مكملة للقوائم الأساسية وهي التي تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسة بناء على ظروف معينة (الدهراوي ، ٢٠٠٤).

وتعتبر القوائم المالية بمثابة تقارير لقياس كفاءة عمل الإدارة، وتحدد مدى نجاحها أو فشلها، وتلخص المشاكل والصعاب التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية حالياً مع إمكانية الاعتماد عليها لوضع تصور عن مستقبلها، ومن هذه القوائم قائمة الدخل التي تظهر الأرباح الحالية مما يسهل التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فالأرقام التاريخية تعتبر الأساس للتنبؤ بالمستقبل، كما تساعد على إمكانية تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وقائمة المركز المالي فهي تعكس حقيقة مركز الوحدة الاقتصادية المالي، كما أنها تمثل الموارد المتاحة لسداد التزامات تجاه الدائنين، أما قائمة التدفقات النقدية التيتمكن من تقييم مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على إجراء توزيعات للأرباح ومقابلة متطلبات التوسيع والاستثمار، وأخيراً قائمة الأرباح المحتجزة وهي الأرباح التي لم توزع في الأعوام الماضية من قبل المؤسسات المساهمة، وتوضح هذه القائمة التغيرات الحادثة في هذه الأرباح، وتعرض المعلومات بطرق مختلفة، فأحياناً تعرض بقائمة مستقلة وأحياناً أخرى تعرض بقائمة ملحة بقائمة الدخل أو بقائمة التغير في حقوق الملكية (الدهراوي ، ٢٠٠٤ ، لايقة ، ٢٠٠٧). أما القوائم المكملة للقوائم الأساسية فهي تضم قوائم مثل قوائم القيمة المضافة القوائم التفصيلية لبند إجمالية وردت في القوائم الأساسية (خنفر والمطارنة، ٢٠٠٩).

وتعتبر الملازمة من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي، وهي المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناعة القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملازمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١١). كما يجب أن تتصف هذه المعلومات بالقابلية للفهم التي تعد إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية حتى يتم الفهم للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية بحيث أن تكون موضوعية في وصفها للأحداث والعمليات الاقتصادية للمنشأة، ويتم الإفصاح عنها بالشكل الذي يسهل للمستخدمين تلقيها وفهمها (المجهلي ، ٢٠٠٩)، والقابلية للمقارنة حيث تكون المعلومات معروضة بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل، إما على المستوى الداخلي للوحدة المحاسبية مما يحقق أكبر قدر في تقييم الأداء وتحسين التنبؤ وترشيد القرارات المختلفة (عبد السيد ، ٢٠١٢)، والثبات أو الاتساق في تطبيق الطرق والمحاسبية ما بين سنة وأخرى (محمود وحسين واحمد ، ٢٠١١).

ووحد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أهداف التقارير المالية؛ فهي توفر المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية والانسانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، والمعلومات المفيدة في تقييم أداء الشركة وتحديد أرباحها، والمعلومات المفيدة في تحديد درجة سيولة وتنفس الأموال، والمعلومات المفيدة في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها وتوفير معلومات حول ملاحظات وتفسيرات الإدارة التي تعتقد أنها هامة لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها، ويجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات

أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق (قائمة المركز المالي)، وطريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل (محمد ومحمود، ٢٠٠٠).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

راجع الباحثان مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وهدفت دراسة دو آخرون (Du, et al., 2016) التعرف إلى أثار سياسات الإفصاح المحاسبي للمصارف على محتوى المعلومات في أسعار الأسهم ومخاطر الأسهم. وتكونت عينة الدراسة من بيانات مأخوذة من ٣٧ بلداً، وأظهرت نتائج الدراسة أن أسهم المصارف تعاني من انخفاض في التزامن وعوائد سلبية أعلى في الأسهم إذا كان يتعين على المصارف الإفصاح عن البيانات المالية، وتشير هذه النتائج إلى أن أسهم المصارف لديها أعلى محتوى من المعلومات وانخفاض خطر الانهيار إذا كانت معلومات المصارف أكثر شفافية، وبالتالي، أوصى الباحثين بإعادة النظر في كيفية زيادة شفافية المصارف وسلامة القطاع المصرفي، التي تعود بالنفع على النمو الاقتصادي.

وقام المطيري (٢٠١٢) بدراسة هدفت التعرف إلى العوامل التي تميز الشركات التي لها موقع إلكترونية، واختبار أثر العديد من العوامل في تفسير الاختلافات في مستوى إفصاح الشركات التي لديها موقع إلكترونية عن ١٦ بندًا أو مجموعة من المعلومات في موقعها الإلكتروني. وقد تم تطبيقها على جميع الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي في سنة ٢٠١١ وبالبالغ عددها ٢٠ شركة. ولفرض إجراء الدراسة تم إتباع طريقة تحليل المحتوى ثم إجراء عمليات التحليل الإحصائي الازمة للخروج بنتائج الدراسة، حيث وجدت الدراسة أن ربحية الشركة لها تأثير إيجابي في امتلاك الشركة لموقع إلكتروني ولكن لا تأثير لها على مستوى إفصاح الشركة، أما بالنسبة لسيولة الشركة فقد وجدت الدراسة أن لها تأثير بمستوى إفصاح الشركة، وتوصي الدراسة زيادة مستوى الإفصاح على هذه الموقع من حيث كمية الإفصاح وتحديث البيانات والتقارير التي يتم الإفصاح عنها.

وهدفت دراسة الصالح وصالح (٢٠١٢) التعرف إلى العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومدى كفاءته في صناعة القرارات، والتعرف إلى مدى رضا مستخدمي البيانات المالية عن مستوى الإفصاح الحالي في المنشآت، وتكونت عينة الدراسة من ٦٥ موظفًا من الأفراد المتخصصين في الشركات وصندوق ضمان الودائع، والمصارف التجارية، ومكاتب المراجعة في السودان، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي بالقواعد المالية يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين والمستثمرين في صناعة قراراتهم، وأوصت الدراسة بإصدار دليل لأفضل الممارسات لإدارة كفاءة الإفصاح المحاسبي في القواعد المالية لدى المنشآت يتضمن قواعد ومبادئ تبني على الشفافية التامة، وتطوير الإطار القانوني للإفصاح المحاسبي بالقواعد المالية المحاسبية بما يدعم تطبيق صناعة القرارات الرشيدة في المستقبل.

وهدفت دراسة الطميمي (٢٠١١) التعرف إلى درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوانها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية، تكونت عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للعام ٢٠١١، وتم تحليل التقارير المالية السنوية لهذه الشركات وتحليل مستوى ودرجة الإفصاح فيها ٢٠٠٧ - ٢٠١٠، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية من قبل الشركات المساهمة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، وأن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التغير في حقوق المساهمين في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الإيضاحات والتفسيرات من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية

شكل عام هي ثلاثة سنوات، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) تتلزم في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (١) المشار إليه.

وأجرى البري (٢٠١١) دراسة هدفت التعرف إلى أثر جودة الإفصاح على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الخدمية والصناعة المدرجة في سوق البحرين المالي خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ ، وتكونت عينة الدراسة من (١١) شركة من الشركات الخدمية والصناعة المدرجة في سوق البحرين المالي، حيث تم قياس مستوى الإفصاح لدى الشركات المساهمة العامة من خلال مؤشر الإفصاح الذي تم تصديقه والمكون من ٢٨٤ بندًا من متطلبات الإفصاح الصادر عن المعايير المحاسبية الدولية، كما تم قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل، وتوصلت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة العامة ملزمة بتطبيق متطلبات الإفصاح طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية بنسبة كبيرة ولا تختلف اختلافاً كبيراً مع مرور الوقت، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وإدارة الأرباح، ووجود علاقة بين حجم المنشأة ومستوى الإفصاح وأن مستوى الإفصاح يتأثر باختلاف حجم المنشأة، بينما لا يوجد أثر للرفع المالي على مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة، وأوصت الدراسة بتحسين الالتزام بمتطلبات الإفصاح طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية وفرض رقابة أكبر على عمليات الإفصاح لا سيما في السنوات التي تشهد أزمات محلية وعالمية.

أما دراسة المطيري (٢٠١٠) فهدفت الكشف عن الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالمصارف التجارية الكويتية، واستخدمت الاستبانة لجمع المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من (١٤٣) موظفاً يعملون بأقسام الائتمان والقروض في المصارف التجارية الكويتية، وأظهرت النتائج وجود اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالمصارف التجارية الكويتية، وهناك اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالمصارف التجارية الكويتية، وتختلف أهمية المحتوى المعلوماتي في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض، وتختلف أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالمصارف التجارية الكويتية، وأوصت الدراسة بالاعتماد على قائمة الدخل في الحصول على المعلومات لاتخاذ قرارات الإقراض، والاعتماد على قائمة المركز المالي في تحديد قدرة الشركات على السداد.

وكشفت دراسة الحسين (٢٠١٠) عن واقع المصارف الخاصة في سوريا، ومحاوله قياس مستوى الإفصاح المقدم من قبل المصارف الخاصة العاملة في سوريا ومدى ارتباطه بحجم أعمال المصرف ممثلة بحجم المصرف، الرافعة المالية والربحية، وأظهرت النتائج أنَّ متوسط مستوى الإفصاح في القوائم المالية للمصارف (٥٩.٣٪)، ويوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الخاصة وحجم المصرف، في حين لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح ودرجة الرفع المالي، كذلك عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وربحية المصرف.

العكر (٢٠١٠) دراسة هدفت إلى بيان التزام المصارف الأردنية بالإفصاح المحاسبي حسب معايير الإبلاغ المالي الدولي رقم (٣٠)، (٣٢) و(٣٩) وتحديد مدى مساهمة ذلك الالتزام بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي في الأردن، واستخدم الباحث استبانة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٠) موظفاً من موظفي من قسم الإدارة المالية في المصارف الأردنية، وقد توصل الباحث من خلال الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن المصارف الأردنية تتلزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وأوصى الباحث بضرورة الاستمرار في دعم القطاع المصرفي في الأردن ووجود كوادر مؤهلة والعمل على حل القطاع المصرفي على دراسة الأزمة المالية.

وقام جو (Gao, ٢٠٠٨) بدراسة هدفت إلى إيضاح التبعات المترتبة على الإفصاح المحاسبي في الشركات

المساهمة العامة وأثر ذلك على فعالية أداء هذه الشركات، وقام الباحث بتطبيق أداة الدراسة وفقاً لمعايير Keynes على ٦٥ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في مدينة شيكاغو الأمريكية، حيث أوضح الباحث أن القوائم المالية تلعب دوراً رئيسياً في تثبيت أسعار الأسهم في البورصة والتقليل والحد من المخاطر الانهيارات المالية المفاجئة للشركات، وتجنب هذه الشركات مخاطر الإفلاس، وفي نتائج دراسته أكد الباحث ضرورة تبني الإفصاح المحاسبي على مستوى مجموع الشركات المدرجة في البورصة على أن تتم متابعة هذا الإفصاح ودقتة من قبل هيئة تابعة لهيئة الأوراق المالية وتقوم بالتدقيق الدوري على هذه الشركات.

وهدفت دراسة لاتريديس (Latridis, 2008) التعرف إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات في المملكة المتحدة والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل الخصائص المالية من الشركات التي توفر الإفصاحات واسعة، وتقدير الأثر المالي لدراجهن وتبثح الدراسة أيضاً عن السمات المالية للشركات التي تكشف المعلومات حول القضايا المحاسبية الرئيسية بما في ذلك التعرض للمخاطر، والتغيرات في السياسات المحاسبية، واستخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأظهرت النتائج أنه من أجل الحصول على تمويل في أسواق رأس المال والديون، والشركات يجب تقديم إفصاحات محاسبية واسعة النطاق وأن الكشف عن المعلومات المحاسبية الحساسة لم يؤثر سلباً على ربحية الشركات، وأن الشركات التي توفر الإفصاح المحاسبي مفصلة تمثل إلى عرض لربحية أعلى، وأوصى الباحث بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وذلك لتحسين نوعية وإمكانية المقارنة بين البيانات المالية.

وهدفت دراسة داوي كونوفر (Dahawy & Conover, 2007) إلى قياس مدى تطبيق الشركات المصرية المدرجة في البورصة للإفصاح المحاسبي، إذ قام الباحث بإثبات المنهج التحليلي من خلال إعداد أدلة للدراسة تقيس مدى تطبيق هذه الشركات لمعايير الإفصاح المالي المصرية والمستقاة في الأساس من المعايير الأمريكية للإفصاح المالي عن البيانات، وتم توزيع الاستبانة على (١٠٠) شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ (٦١%) من الشركات المدرجة في البورصة فقط تطبق الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المصرية للإفصاح والمستقاة من المعايير الأمريكية، وقد أرجعت الدراسة أسباب ذلك إلى العوامل الثقافية في المقام الأول.

وأجرى عثمانة (٢٠٠٥) دراسة هدفت التعرف إلى واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمنشآت الأعمال لغaiات الافتراض من المصادر التجارية العاملة في الأردن، من حيث أهمية تلك البنود ومدى ملائمتها لقرارات الإقراض وذلك من وجهة نظر متذبذب قرارات الإقراض المصرفي، وقام الباحث بإعداد استبانة شملت فقرات البيانات المالية الأربع (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والملاحظات على الحسابات)، وتكونت عينة الدراسة من موظفي المصادر التجارية الأردنية في أقسام التسهيلات الائتمانية لتلك المصادر، وأظهرت النتائج أنَّ المصادر تعد بنود الإفصاح المتعلقة بقائمة المركز المالي مهمة جداً في قرارات الإقراض المصرفي، وكان أهم هذه المصادر تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التي تغطيها القائمة، وترواحت البنود المتعلقة بقائمة الدخل بين المهم والمهم جداً في قرارات الإقراض المصرفي، وكان عرض المبيعات الصافية هي الأهم، وكان الإفصاح عن المدفوعات والمقبولات النقدية من الأنشطة التشغيلية الأهم نسبياً من قائمة التدفقات النقدية، ووجود اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها القوائم المالية، وذلك من وجهة نظر متذبذب قرارات الإقراض المصرفي، وأوصت الدراسة الدعوة لزيادة الخبرات العملية لموظفي الإقراض المصرفي، وكذلك زيادة التركيز على قائمة التدفقات النقدية في الجانبين العلمي والعملي.

وهدفت دراسة الزبيدي (٢٠٠٦) إلى بيان أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الأردنية على قرار المستثمرين في سوق عمان المالي، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي حيث تكونت عينة الدراسة من (٩٣) موظفاً من المحللين والمستثمرين ومتذبذب القرار الذين يعملون في المصادر التجارية الأردنية وشركات الخدمات والشركات الصناعية المساهمة العامة وشركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي تم توزيع استبانة عليهم لجمع البيانات، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين الإفصاح في التقارير المالية وقرار الاستثمار من قبل المستثمرين

في سوق عمان المالي، وعدم وجود علاقة ارتباط بين اعتماد المستثمر في سوق عمان المالي على التقارير المالية، ونجاح هذا القرار الاستثماري، وأن هناك علاقة بين الأهمية النسبية لبعض القوائم المالية ودرجة الإفصاح عنها لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب، وتوصي الدراسة بالاهتمام بالإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية وغير المتعلقة بتلك القوائم من خلال الجهات المختصة.

و يلاحظ أنَّ معظم الدراسات السابقة بحثت في الإفصاح المحاسبي لدى المصادر أو الشركات وعلاقتها ببعض بعض المتغيرات، حيث بحثت بعض الدراسات سياسات الإفصاح المحاسبي في أسعار الأسهم ومخاطرها كدراسة (Du, et, al., 2016)، و مستوى إفصاح الشركات التي لها موقع إلكتروني دراسة المطيري (٢٠١٢)، والعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وصنع القرار دراسة الصالح وصالح (٢٠١٢)، ودرجة التزام الشركات متطلبات الإفصاح المحاسبي دراسة الطميري (٢٠١١)، وبيان التزام المصادر الأردنية بالإفصاح المحاسبي دراسة العكر (٢٠١٠)، والعلاقة بين جودة الإفصاح على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة دراسة البري (٢٠١١)، واستخدمت معظم الدراسات السابقة الاستبانة لجمع البيانات بينما استخدمت دراسات أخرى التقارير والقوائم المالية المنشورة، وتم تطبيق الدراسات السابقة في دول عربية وأجنبية، وهدفت الدراسة الحالية التتحقق من مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية، والكشف عن توافر شروطها وتلبية معلوماتها لاحتياجات المستفيدين منها، ومدى مساحتها في مساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم المناسبة.

المبحث الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا المبحث نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف إلى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصادر الإسلامية الأردنية ومناقشة النتائج والتوصيات، وسيتم عرض النتائج بالاعتماد على أسلمة الدراسة.
السؤال الأول للدراسة: ما درجة توافر شروط الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لدى المصادر الإسلامية الأردنية ؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول والمجال ككل والجدول أدناه يوضح ذلك.

المجال الأول: يتوافر في القوائم المالية شروط الإفصاح المناسبة

الجدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال والمجال "يتوافر في القوائم المالية شروط الإفصاح المناسبة" ككل (ن=٤٦)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	يؤدي عدم كفاية الإفصاح المصادر الإسلامية الأردنية عن معاملاتها مع الأطراف ذات العلاقة إلى ضعف في الالتزام بقواعد حوكمة المصادر.	3.89	0.99	٣	مرتفعة
٢	تأخذ المصادر الإسلامية الأردنية بمتطلبات هيئة الأوراق المالية عند إعداد قوائمها المالية.	3.57	1.05	١١	متوسطة

٣	تفرض هيئة الأوراق المالية على المصارف الإسلامية الأردنية بنشر معلومات إضافية ملحقة بالقوائم المالية.	١	١.١٥	٤.٠٠
٤	توجد عقوبات صارمة من قبل هيئة الأوراق المالية على المصارف الإسلامية الأردنية التي لا تلتزم بالإفصاح المحاسبي في الوقت المحدد.	٥	١.٠٢	٣.٨٠
٥	يوجد إزام من قبل هيئة الأوراق المالية للمصارف الإسلامية الأردنية للإفصاح عن أدوات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في التمويل والاستثمار.	١٣	٠.٩٦	٣.٤٦
٦	يقوم المصرف المركزي الأردني بالرقابة على آلية إعداد القوائم المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية الأردنية.	٩	٠.٩٠	٣.٧٦
٧	تلزم جميع المصارف الإسلامية الأردنية بتطبيق متطلبات الإفصاح الإلزامي في القوائم المالية.	٧	١.٣٢	٣.٧٨
٨	تلزم جميع المصارف الإسلامية الأردنية بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير الصادر عن الهيئة الأردنية عند إعداد القوائم المالية.	١٧	١.٣٣	٣.١٥
٩	يوجد ضعف في آلية الالتزام بالإفصاح اختياري في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية.	١٦	١.٢٩	٣.٣٥
١٠	يوجد ضعف بالبرامج التعليمية للتعریف بالإفصاح بالكلمات المتخصصة ومتطلباته.	١٥	١.٠٥	٣.٤٣
١١	يتم إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.	٣	٠.٩٩	٣.٨٩
١٢	تمت مراجعة ما تتضمنه القوائم المالية بواسطة مراجع حسابات خارجي تدعيمًا لزيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي.	١١	١.٠٥	٣.٥٧
١٣	تمت متابعة الإفصاح ودقته من قبل هيئة الأوراق المالية وتقوم بالتدقيق الدوري على المصارف الإسلامية.	١	١.١٥	٤.٠٠
١٤	يتم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الإسلامية لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للمصرف الإسلامي الأردني ونتيجة الدورة المالية.	٥	١.٠٢	٣.٨٠
١٥	تنشر المصارف الإسلامية الأردنية قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمصارف الأخرى.	١٣	٠.٩٦	٣.٤٦
١٦	تضمن المصارف الإسلامية الأردنية في بياناتها المالية المنشورة بأرقام مقارنة لعدة سنوات.	٩	٠.٩٠	٣.٧٦
١٧	يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم.	٧	١.٣٢	٣.٧٨
	المجال "يتوافر في القوائم المالية شروط الإفصاح المناسبة" ككل.	-	٠.٤٩	٣.٦٧

يظهر من الجدول (٤) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.١٥ - ٤.٠٠)، حيث جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "تفرض هيئة الأوراق المالية على المصارف الإسلامية الأردنية بنشر معلومات إضافية ملحقة بالقوائم المالية" والفقرة رقم (١٣) والتي تنص على "تم متابعة الإفصاح ودقته من قبل هيئة الأوراق المالية وتقوم بالتدقيق الدوري على المصارف الإسلامية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٠٠) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٨) والتي تنص على "تلزم جميع المصارف الإسلامية بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير الصادر عن الهيئة الأردنية عند إعداد القوائم المالية" بمتوسط حسابي (٣.١٥) وبدرجة متوسطة، وبـمتوسط الحسابي للمجال "يتوافر في القوائم المالية شروط الإفصاح المناسبة" كـكل (٣.٦٧) وبدرجة مرتفعة.

السؤال الثاني للدراسة: ما درجة تلبية المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية لاحتياجات المستفيدين منها؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات والاتحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني والمجال كـكل والجدول أدناه يوضح ذلك.

**المجال الثاني: أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها كافية لتلبی احتياجات المستفيدين منها.
 الجدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال والمجال "أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها كافية لتلبی احتياجات المستفيدين منها" كل (ن=٤٦)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	إخفاء المعلومات الضرورية أو حجب جزء منها بحكم سرتها وعدم الإفصاح عنها يؤدي إلى عدم جودة التقارير المالية.	3.07	1.40	١٣	متوسطة
٢	عدم كفاية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية في تلبیة احتياجات المستفيدين منها.	3.35	1.29	١٢	متوسطة
٣	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية عن بياناتها الغير مالية مثل الأداء الاجتماعي والبيئي بجانب البيانات المحاسبية في القوائم المالية	3.43	1.05	١٠	متوسطة
٤	يتم إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأعراض بحيث يلبي احتياجات المستفيدين	3.80	0.96	٦	مرتفعة
٥	تكون الإفصاحات في القوائم المصرفية شاملة و كافية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية	2.89	1.02	١٤	متوسطة
٦	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية عن بياناتها بالوضوح التام بحيث يستطيع مستخدمو القوائم المالية استقراءها وفهمها	3.39	1.00	١١	متوسطة
٧	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية عن بياناتها التي يحتاجها مستخدمو المعلومات المالية بالوقت المناسب	3.50	0.89	٩	متوسطة
٨	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية عن المعلومات الواجب على المحاسبة المالية انتاجها لتلبیة احتياجات المستفيدين	3.65	0.99	٨	متوسطة
٩	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية القوائم المالية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية والمصداقية وقابلة للمقارنة	4.35	1.02	١	مرتفعة
١٠	تدنى مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية وعدم تلبیته للمتطلبات الأساسية من المعلومات التي يحتاجها المستخدمون	4.00	1.15	٥	مرتفعة
١١	تضمن المصارف الإسلامية الأردنية في قوائمها المالية معلومات عن كلف النوعية	4.15	1.13	٢	مرتفعة
١٢	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية في التقارير المالية لجميع الحقائق المالية التي تهم المستفيدين	4.04	1.13	٤	مرتفعة
١٣	أن الإيضاحات التي تعرضها المصارف الإسلامية الأردنية غير كافية ولا تلبی حاجات المستفيدين	3.80	0.96	٦	مرتفعة
١٤	تُزود المصارف الإسلامية الأردنية جميع مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات نفسها في وقت واحد	4.07	0.98	٣	مرتفعة
	المجال "أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها كافية لتلبی احتياجات المستفيدين منها" كل	3.68	0.46	-	مرتفعة

يظهر من الجدول (٥) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٤.٣٥-٢.٨٩)، حيث جاءت الفقرة رقم (٩) والتي تنص على "تفصح المصارف الإسلامية الأردنية القوائم المالية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية والمصداقية وقابلة للمقارنة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٣٥) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " تكون الإفصاحات في القوائم المصرفية شاملة و كافية لمواجهة احتياجات

مستخدمي القوائم المالية " بمتوسط حسابي (٢.٨٩) ودرجة متوسطة، ويبلغ المتوسط الحسابي للمجال "أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها كافية لتلبی احتياجات المستفيدين منها" ككل (٣.٦٨) ودرجة مرتفعة.

السؤال الثالث للدراسة: ما درجة مساعدة المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية للمستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة؟ للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث والمجال ككل والجدول أدناه يوضح ذلك.

**المجال الثالث: أن الإفصاح يكون عن المعلومات التي من شأنها مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة

الجدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال والمجال "أن الإفصاح يكون عن المعلومات التي من شأنها مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة" ككل (ن=٤)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	تتميز القوائم المالية وايضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة للمصارف الإسلامية الأردنية بالدقة والشفافية وتصدر وفقاً للمعايير المحاسبية الإسلامية	3.50	1.03	١٠	متوسطة
٢	تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية للمصارف الإسلامية الأردنية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستثمر من المعلومة وتكتسب قدرة على التنبؤ	3.80	1.17	٥	مرتفعة
٣	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها	3.93	1.12	١	مرتفعة
٤	تطبيق معايير المحاسبة في المصارف الإسلامية الأردنية يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متذبذبي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف	3.59	1.15	٨	متوسطة
٥	لتلزم المصارف الإسلامية الأردنية بتوزيعات ثابتة على المستثمرين حسب سياسات التوزيع المعلنة مما يساعد على اتخاذ القرارات.	3.85	1.01	٤	مرتفعة
٦	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية عن نسبة استثماراتها الخارجية وال مجالات التي تستثمر بها مما يساعد على اتخاذ القرار	3.48	1.35	١١	متوسطة
٧	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية عن نسبة استثماراتها الداخلية موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة	3.46	1.22	١٢	متوسطة
٨	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية معلومات عن الوضع المالي والأداء المالي والتغيرات النقدية للوحدة، والتي تكون مفيدة لتوسيع المدى أمام المستخدمين لاتخاذ القرارات	3.89	1.08	٢	مرتفعة
٩	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية معلومات تفصيلية وكثيرة دون أن يكون لها معنى دلالة يؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة	3.80	1.15	٥	مرتفعة

				والمفيدة وكذلك يضل مستخدمي البيانات عند اتخاذ القرارات.
متوسطة	١٥	1.28	3.09	تحديد بنود الإفصاح المحاسبي التي يعتقد المستثمرون وجوب إظهارها دورها في ترشيد قرارات الاستثمار ١٠
متوسطة	١٤	1.02	3.13	تفصح المصارف الإسلامية الأردنية المعلومات التي تعمل على تحديد قيم الاستثمار ودعم كفاءة السوق مما يعمل على توزيع المخاطر بين المستثمرين بما يحقق العدالة بينهم ١١
متوسطة	٩	1.05	3.52	تُظهر المصارف الإسلامية الأردنية المعلومات التي يحصل عليها الإدارة إلى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم الأداء للشركات والمفاضلة في الاستثمار فيها ١٢
مرتفعة	٧	1.00	3.74	تؤدي توافر المعلومات المحاسبية إلى تخفيض درجة عدم التأكيد المحيطة باتخاذ القرارات مما يساعد على اتخاذ القرار السليم ١٣
متوسطة	١٣	1.25	3.22	تُظهر القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. ١٤
مرتفعة	٢	0.99	3.89	تلزم المصارف الإسلامية الأردنية بالتنظيم المهني للمحاسبة والمراجعة والتحليل المالي بالقدر الكافي وبالتالي كفاية البيانات المتاحة للمستثمرين. ١٥
متوسطة	-	0.39	3.59	المجال "أن الإفصاح يكون عن المعلومات التي من شأنها مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة" ككل

يظهر من الجدول (٦) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٩٣-٣.٠٩)، حيث جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "تفصح للمصارف الإسلامية الأردنية عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مطللة لمستخدميها" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٩٣) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٠) والتي تنص على "تحديد بنود الإفصاح المحاسبي التي يعتقد المستثمرون وجوب إظهارها دورها في ترشيد قرارات الاستثمار" بمتوسط حسابي (٣.٠٩) ويدرجة متوسطة، ويبلغ المتوسط الحسابي للمجال "أن الإفصاح يكون عن المعلومات التي من شأنها مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة" ككل (٣.٥٩) ويدرجة متوسطة.

السؤال الرابع للدراسة: ما مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية؟ للإجابة على هذا السؤال، تم تطبيق اختبار "٤" للعينات المنفردة (One-Sample T.Test) لمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، والجدول (٧) يوضح ذلك.

الجدول (٧): نتائج اختبار "٤" للعينات المنفردة (One-Sample T.Test) لمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية (ن=٤)

الدالة الإحصائية	قيمة "٤"	درجات الحرية	الانحراف المعياري الحسابي	المتوسط الحسابي	مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية				
					الأنحراف المعياري الحسابي	المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة "٤"	الدالة الإحصائية
٠.٠٠	١٤.٠٩٩	٤٥	0.31	3.65					

يظهر من الجدول (٧) أن قيمة (t) بلغت (١٤.٠٩٩) وبدلالة إحصائية (٠٠٠٠)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدرج الخماسي وهي (٣)، وأظهرت النتائج وجود درجة متوسطة دالة إحصائية في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية. ويعزى ذلك إلى أن المصارف الإسلامية تلتزم بالإفصاح المحاسبي للقواعد المالية ولكن ليس بالقدر الكافي والكامل، فعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المتواقة مع الشريعة الإسلامية وتختلف عن أنواع المصارف الأخرى إلا أنها تبني معايير المحاسبة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية ولكنها ليست بالشكل التام كون هذه المعايير قد لا تتفق مع خصوصية المعاملات المالية الإسلامية. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة

الطميزي (٢٠١١) التي توصلت إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تتلزم في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم(١). ودراسة البري (٢٠١١) التي توصلت إلى أن الشركات المساهمة العامة البحرينية ملزمة بتطبيق متطلبات الإفصاح طبقاً للمعايير المحاسبية بدرجة كبيرة. بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة الحسين (٢٠١٠) التي أظهرت أن متوسط مستوى الإفصاح في القوائم المالية للمصارف السورية (٥٩.٣%). ودراسة داوي كونوفر (Dahawy & Conover, 2007) التي أظهرت أن (٦١%) من الشركات المدرجة في البورصة المصرية فقط تطبق الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المصرية للإفصاح والمستقاة من المعايير الأمريكية.

السؤال الخامس للدراسة: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٥٠.٥٪) في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمصارف الإسلامية الأردنية تُعزى للمتغيرات (الجنس، الخبرة، المسمى الوظيفي)؟
للاجابة عن هذا السؤال، تم تطبيق تحليل التباين الثلاثي (3-way-ANOVA) للكشف عن الفروق في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية تُعزى للمتغيرات (الجنس، الخبرة، المسمى الوظيفي) والجداول أدناه توضح ذلك.

الجدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية تُعزى للمتغيرات (الجنس، الخبرة، المسمى الوظيفي)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئة	المتغيرات
0.22	3.67	١٨	ذكر	الجنس
0.36	3.63	٢٨	أنثى	
0.29	3.62	١٢	أقل من ٥ سنوات	الخبرة
0.37	3.60	٢١	من ١٠-٥ سنوات	
0.22	3.77	٨	من ١٥-١١ سنة	
0.16	3.74	٥	أكثر من ١٥ سنة	
0.29	3.62	١٢	مدير فرع	المسمى الوظيفي
0.37	3.60	٢١	مدير مالي	
0.22	3.77	٨	محاسب	

يظهر من الجدول (٨) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية تُعزى للمتغيرات (الجنس، الخبرة، المسمى الوظيفي)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم تطبيق تحليل التباين (3-way-ANOVA) على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية ، والجدول (٩) يوضح ذلك.

الجدول (٩): نتائج تحليل التباين (ANOVA-3-way) للكشف عن الفروق في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية تُعزى للمتغيرات (الجنس، الخبرة، المسمى الوظيفي)

المتغير	المجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	دالة الإحصائية
الجنس	.021	1	.021	.214	.647
الخبرة	.116	3	.039	.395	.757
المسمى الوظيفي	.327	2	.164	1.676	.200
الخطأ	3.810	39	.098		
المجموع المصحح	٤.٣٧٦	٤٥			

يظهر الجدول (٩) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية تُعزى للمتغيرات (الجنس، الخبرة، المسمى الوظيفي)، حيث لم تصل قيمة "F" لمستوى الدلالة الإحصائية.

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج السؤال الأول: ما درجة توافر شروط الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية؟، توافر شروط الإفصاح المناسبة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية الأردنية بدرجة مرتفعة، حيث جاءت الفقرة التي تنص على "تفرض هيئة الأوراق المالية على المصارف الإسلامية الأردنية بنشر معلومات إضافية ملحقة بالقوائم المالية" والفقرة التي تنص على "تم متابعة الإفصاح ودقته من قبل هيئة الأوراق المالية وتقوم بالتدقيق الدوري على المصارف الإسلامية" بالمرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "تلزم جميع المصارف الإسلامية الأردنية بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير الصادر عن الهيئة الأردنية عند إعداد القوائم المالية" بدرجة متوسطة. ويعزى ذلك إلى أن معلومات القوائم المالية التي تفصّح عنها المصارف الإسلامية تتوافر فيها شروط الإفصاح الملائم والعادل والكافي والتثقيفي بشكل يعكس حقيقة وضع المصرف دون لبس أو تضليل، بهدف رفع كفاءة المعلومات المحاسبية المفصّح عنها وجعلها مقبولة لدى جميع المستفيدين بالإضافة مما ينعكس على تعزيز الثقة بين المصرف والمستثمرين. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة العكر (٢٠١٠) التي أظهرت أن المصارف الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي.

وأظهرت نتائج السؤال الثاني: ما درجة تلبية المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية لاحتياجات المستفيدين منها؟ أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها كافية لتلبية احتياجات المستفيدين منها بدرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة التي تنص على "تفصّح المصارف الإسلامية الأردنية القوائم المالية بوضعيتها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية والمصداقية وقبلاً للمقارنة" بالمرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على " تكون الإفصاحات في القوائم المصرفية شاملة و

كافية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية " ودرجة متوسطة. ويدل ذلك على تلبية المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المفصح عنها من قبل المصادر الإسلامية للاحتجاجات المشتركة لمعظم المستفيدين منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتغطي المعلومات الكمية والتوعية التي تقدم صورة واضحة عن أعمال المصرف والمعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي يمارسها المصرف وكيفية إدارتها، كما تقوم بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تحسين نوعية المعلومات المقدمة للمستفيدين، وتتجدر الإشارة إلى أن تقديم المعلومات الملائمة وذات الموثوقية العالية والقابلة للفهم تسهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بين القوائم نفسها لفترات زمنية متعددة وبين المعلومات للمصارف الأخرى. وأشارت دراسة دو وأخرون (Du, et al., 2016) إلى أن أسماء المصادر لديها أعلى محتوى من المعلومات وكلما كانت معلومات المصادر أكثر شفافية انخفض خطر الانهيار.

وأظهرت نتائج السؤال الثالث: ما درجة مساعدة المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية لدى المصادر الإسلامية الأردنية للمستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة؟ أن الإفصاح في البنوك الإسلامية الأردنية يكون عن المعلومات التي من شأنها مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة بدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة التي تنص على "تفصح للمصارف الإسلامية الأردنية عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها" بالمرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "تحديد بنود الإفصاح المحاسبي التي يعتقد المستثموون وجوب إظهارها لدورها في ترشيد قرارات الاستثمار" وبدرجة متوسطة. ويعزى ذلك إلى أن الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للمصارف يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين والمستثمرين الذي ينعكس على قرارات المستثمرين في الاستثمار أو التعامل مع المصرف، والمعلومات المحاسبية المفصح عنها للقوائم المالية للمصارف الإسلامية غير كافية بالمستوى المطلوب والمناسب لاحتياجات المستثمرين ومساعدتهم في اتخاذ القرارات، وبعض المعلومات مفصلة بشكل يؤدي إلى تحضيل المستفيدين من البيانات وينعكس على اتخاذهم للقرارات. وبين جو (Gao, 2008) أن القوائم المالية تلعب دوراً رئيسياً في التقليل والحد من المخاطر الانهياريات المالية المفاجئة للشركات، وتجنب هذه الشركات مخاطر الإفلاس. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الزبيدي (2006) التي بيّنت وجود علاقة بين الإفصاح في التقارير المالية وقرار الاستثمار من قبل المستثمرين في سوق عمان المالي، ودراسة الصالح وصالح (2012) التي أظهرت أن الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين والمستثمرين في صناعة قراراتهم. ودراسة عثمانة (2005) التي أظهرت أن بنود الإفصاح المحاسبي المتعلقة بقائمة المركز المالي مهمة جداً في قرارات الإقراض المصرفي.

وأظهرت نتائج السؤال الرابع: ما مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية؟ وجود درجة متوسطة ودالة إحصائياً في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية. ويعزى ذلك إلى أن المصادر الإسلامية تلتزم بالإفصاح المحاسبي للقوائم المالية ولكن ليس بالقدر الكافي والكامل، فعلى الرغم من أن المصادر الإسلامية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المترافق مع الشريعة الإسلامية وتحتفل عن أنواع المصادر الأخرى إلا أنها تتبنى معايير المحاسبة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية ولكنها ليست بالشكل التام كون هذه المعايير قد لا تتفق مع خصوصية المعاملات المالية الإسلامية. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الطميمي (2011) التي توصلت إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم(1). ودراسة البري (2011) التي توصلت إلى أن الشركات المساهمة العامة البحرينية ملزمة بتطبيق متطلبات الإفصاح طبقاً للمعايير المحاسبية بدرجة كبيرة. بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة الحسين (2010) التي أظهرت أن متوسط مستوى الإفصاح في القوائم المالية للمصارف السورية (٣٥%). ودراسة داوي كونوفر (Dahawy & Conover, 2007) التي أظهرت أن

(٦١%) من الشركات المدرجة في البورصة المصرية فقط تطبق الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المصرية للافصاح والمستقاة من المعايير الأمريكية.

وأظهرت نتائج السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٥٪) في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمصارف الإسلامية الأردنية تُعزى للمتغيرات (الجنس، الخبرة، المسمى الوظيفي)؟، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية تُعزى للمتغيرات (الجنس، الخبرة، المسمى الوظيفي). ويعزى ذلك إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة باختلاف جنسهم وخبرتهم في العمل والمسمى الوظيفي لهم في معرفتهم ومعلوماتهم عن مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية الأردنية. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة المطيري (٢٠١٠) التي بيّنت وجود اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات ومحتها ومصادرها التي تتضمنها القوائم المالية المفصح عنها في اتخاذ قرارات الإقراض بالمصارف التجارية الكويتية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:

١. ضرورة التزام المصارف الإسلامية بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والالتزام بها.
٢. ضرورة التزام المصارف الإسلامية بنشر قوائمها المالية بشكل سهل يساعد متذدي القرارات على إجراء المقارنة بين المعلومات سواءً بالقائمة نفسها أو القوائم الأخرى.
٣. ضرورة اهتمام هيئة الأوراق المالية للمصارف الإسلامية الأردنية بـالالتزام المصارف الإسلامية بالإفصاح عن أدوات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في التمويل والاستثمار.
٤. زيادة اهتمام المصارف الإسلامية بأن تتصف معلوماتها المفصح عنها بالشفافية والكافية تلبية احتياجات مستخدميها.
٥. زيادة تركيز المصارف الإسلامية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستثمار ودعم كفاءة السوق حتى تساعده المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة وتجنب المخاطر.
٦. ضرورة أن تقوم المصارف الإسلامية بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الخاصة باستثماراتها الداخلية وموزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: باللغة العربية

- ١- أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح.(٢٠٠٠). المحاسبة المالية المتوسطة. الإسكندرية، مصر دار المعرفة الجامعية.
- ٢- أبو زيد، محمد المبروك. (٢٠٠٣). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٥ ،ص ص ٢٦٨-٢٦٩.
- ٣- أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة. (٢٠١٤). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي-الجوانب النظرية والعملية. (ط٣). عمان-الأردن: حقوق الطبع محفوظة للمؤلفين.
- ٤- البري، محمد. (٢٠١١). أثر جودة الإفصاح المحاسبي على إدارة الأرباح. رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن.
- ٥- البو عبيدي، محمد. (٢٠١٤). الإدارة المالية. (ط١). السعودية.
- ٦- الحسين، بسام. (٢٠١٠). قدرة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على زيادة حجم أعمال البنوك بالتطبيق على البنوك الخاصة في سورية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- ٧- حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٦). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان. مصر: الدار الجامعية.
- ٨- حمد، محمد. (٢٠٠٥). دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فناة السويس، مصر.
- ٩- خنفر، مؤيد راضي والمطرانية، خسان. (٢٠٠٩). تحليل القوائم المالية. (ط١). عمان، الأردن: دار المسيرة.
- ١٠- لدهراوي، كمال الدين. (٢٠٠٤). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- ١١- رزق، عادل. (٢٠١٠). إدارة الأزمات المالية العالمية. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- ١٢- الزبيدي، مدحت. (٢٠٠٦). أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على قرار المستثمرين في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد-الأردن.
- ١٣- الزيود، لطيف وقيطيم، حسان ومكية، نغم. (٢٠٠٧). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار. مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. ٢٩ (١)، ٢٢٨-٢٠٦.
- ١٤- سمحان، حسين ومبارك، موسى. (٢٠١٥). محاسبة المصادر الإسلامية. (ط٤). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ١٥- السيد، إبراهيم جابر. (٢٠١٤). المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية. (ط١). عمان، الأردن: دار غيدا للنشر والتوزيع.
- ١٦- السيد، إبراهيم. (٢٠١٤ ب). الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية. (ط١). عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- ١٧- شرويدر، ريتشارد وكلارك، مارتن وكريثي، جاك. (٢٠١٠). نظرية المحاسبة. (ترجمة وتحقيق: خالد كاجيجي وابراهيم فال والكيلاني الكيلاني). (ط١). السعودية: دار المریخ للنشر.
- ١٨- الصالح، هلال وصالح، حيدر. (٢٠١٢). كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار. مجلة العلوم والتكنولوجيا. ١٣ (١)، ١٥-٣٤.
- ١٩- الطميري، عز الدين. (٢٠١٠). درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمهما وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي قم (١) عرض القوام المالية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.
- ٢٠- عبد السيد، ناظم حسن. (٢٠١٢). أثر حوكمة المصادر على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية لعينة

- ٢١ - عبد العال، طارق.(٢٠٠٥). حوكمة الشركات مفاهيم، مبادئ، تجارب، تطبيقات، الحوكمة في المصارف. من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية. ٣ (٤)، ١٠٢.
- ٢٢ - عثامنة، محمد.(٢٠٠٥). الأهمية النسبية لبنيود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي. رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات،الأردن.
- ٢٣ - لعكر، معتز برهان جميل.(٢٠١٠). أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة،جامعة الشرق الأوسط،الأردن.
- ٢٤ - العلول، عبد المنعم عطا.(٢٠١٠). دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة- دراسة تحليلية تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ٢٥ - لايقة، رولا كاسر.(٢٠٠٧). القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار- دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري. رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة تشرين، سوريا.
- ٢٦ - المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.(٢٠١١). المعايير الحاسبية الدولية الصادرة عن الجنة للمعايير الدولية. ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، عمان،الأردن: مجموعة طلال أبو غزالة الدولية.
- ٢٧ - المجهلي، ناصر محمد علي.(٢٠٠٩). خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار- دراسة حالة مؤسسة اقتصادية. رسالة ماجستير،جامعة الحاج لخضر،الجزائر.
- ٢٨ - محمد، عبد ربه ومحمود، محمد.(٢٠٠٠). طريقة إلى البوصلة، مصر، الدار الجامعية.
- ٢٩ - محمود، صدام وحسين، علي واحمد، محمد.(٢٠١١). أثر حوكمة المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة التقارير المالية، دراسة حالة على عينة من المحاسبين في مدينة تكريت. جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. ٤ (٧)، ٤٣٠.-٤٠٣.
- ٣٠ - مطر، محمد والسويطي، موسى.(٢٠٠٨). التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح. دار وائل للنشر، عمان،الأردن.
- ٣١ - المطيري، غزائي سبيل.(٢٠١٢). العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترن트 في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة ماجстير، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن.
- ٣٢ - المطيري، فلاح.(٢٠١٠). الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض. رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن.
- ٣٣ - المهندى، محمد وصيام، وليد.(٢٠٠٧). أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم،مجلة دراسات العلوم الإدارية . ٣٤ (٢)، ٢٥٨-٢٧٨.

ثانيا : باللغة الإنجليزية

- 1-Collison, D., & Slomp, S. (2000). Environmental accounting, auditing and reporting in Europe: The role of FEE. *European Accounting Review*, 9(1), 111–129.
- 2-Dahawy, K., & Conover, T. (2007). Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange. *Middle Eastern Finance and Economics*, 1(1), 5–20.
- 3-Du, C., Du, C., Song, L., Song, L., Wu, J., & Wu, J. (2016). Bank accounting disclosure, information content in stock prices, and stock crash risk: Global evidence. *Pacific Accounting Review*, 28(3), 260–278.
- 4-Gao, P. (2008). Keynesian beauty contest, accounting disclosure, and market efficiency. *Journal of Accounting Research*, 46(4), 785–807.

- 5-latridis, G. (2008). Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market. *International review of financial analysis*, 17(2), 219–241.
- 6-Urban, R.(2005). *Environmental Accounting*. (Published Master Thesis, Leeds metropolitan university, UK).